حرية
عدالة
مواطنة

البديل

اسبوعية-سياسية-مستقلة

رئيس التحرير : حسام ميرو

العدد (١٣٥) ١٣/٠٤/٢٠١٤ م | www.al-badeel.org | Issue (135) 13/04/2014

النظام و«المعارضة»: بؤس العقل السياسي

حسام ميرو

يحار المرء في توصيف طبيعة الفكر السياسي السوري، وهو إن انتمى إلى مشارب عدة، لكن ما يتمخض من نتائج عن السياسات المتبعة يشير إلى أن تعدد المشارب ليس سوى قشرة رقيقة، ما أن يتم نزعها، حتى تتوضح جملة من المتشابهات في آليات التفكير التي تحكم معظم القوى السورية المنفعلة والفاعلة في الأزمة.

في مرجعيات النظام تحضر القوة العمياء كحكم في معادلة البقاء، ولقد أوجد منظومة من الشعارات التي مارسها منذ بدء الاحتجاجات ولغاية اللحظة، وهو يقدم شعاراً على آخر بحسب متطلبات المرحلة، لكن في محصلة الأمر، فإن النظام ما زال مصراً على عدم الاقتناع بتاريخية التاريخ، وهو يعتبر بذلك بوعي منه أو من دون وعي أن التاريخ مجرد مؤامرة، أو أن التاريخ يمكن حكمه والتحكم به بالآليات ذاتها على الدوام، وهو أمر يتنافى مع منطق التاريخ، ومنطق العلوم السياسية، ومنطق المصالح المتغيرة.

إذاً، فنحن أمام نظام لم ييأس من منظومته الفكرية، وما زال يعتقد بصلاحها، كما أنه يعتبر نفسه استثناءً في التاريخ، وهو ما أكد عليه الأسد في غير مقابلة إعلامية، حيث اعتبر قبل بدء الاحتجاجات أن سورية لا تشبه مصر أو تونس، وبعد أزمة أوكرانيا أرسل إلى الكرملين رسالة مفادها أنه لا يشبه رئيس أوكرانيا، وأنه لن يهرب من سوريا، أي أنه ماضٍ في استكمال معركته، ولن يثنيه عنها أي شيء.

لكن النظام، في مسعاه للانتصار على الشعب قبل الثورة، لا يأخذ بعين الحسبان أن معطيات الواقع السوري منذ اندلاع الصراع العسكري بينه وبين قوى المعارضة المسلحة بات محكوماً بحالة من الاستعصاء، وأنه لا مخرج لتحقيق انتصارات تملي على الأطراف الأخرى القبول بشروط الأسد، أي القبول فعلياً بالهزيمة، كما أنه لا يدرك، أو لا يريد أن يدرك، أن الانتصار يرتب على المنتصر جملة من المسؤوليات، وقد باتت المسؤوليات التي تفرضها الأزمة السورية أثقل من أن يتحملها العالم، فكيف الحال إذاً بالنظام؟.

في المقابل، فإننا لا نجد تفكيراً سياسياً مختلفاً لدى أطياف أساسية في المعارضة، فإذا ما نزعنا الشعارات الكثيرة التي تتبناها، لتحري المسالك السياسية التي تمضي بها فإننا سنجد تحت قشرة الادعاء بقبول الحل السياسي نزوعاً إلى سحب السياسة من التداول، حيث ما زال الحديث يدور عن ضرورة التوازن العسكري، وعن ضرورة وصول أسلحة نوعية، وعلى وجه الخصوص، مضادات الطيران، في الوقت الذي بات جل تلك القوى مقتنعاً بأن كسر حالة التوازن أو الاستعصاء أمر غير مسموح فيه إقليمياً ودولياً، ولئن وجدت بعض الدول الراغبة في الأمر، إلا أنها غير قادرة على تحويل الرغبة إلى واقع.

في حقيقة الأمر إن كلٍ من النظام والقوى المعارضة (المسلحة أو التي تدعي تمثيل الشعب السوري) يرغب في إحراز النصر العسكري، وكلاهما في مكان ما من وعيه السياسي يرى الآخر في بعده الطائفي وامتداه الإقليمي، و"ربما" لدى الطرفان رغبة في التقسيم في نهاية المطاف، فالنظام لا يرى من الحكم والوطن سوى السلطة، والمعارضة المسلحة التي بات كل فصيل منها يحكم منطقة ما من "الأراضي المحررة" يخشى أن يحوله الحل السياسي من صاحب سلطة شبه مطلقة في منطقته إلى جزء صغير من السلطة التي يمكن أن ينتجها حل سياسي ما، وربما كان التقسيم بالنسبة له أو دوام الحال على ما هو عليه، بالنسبة له، هو دوام السلطة التي حققها خلال فترة الصراع المسلح.

متى يمكن للطرفين أن يشعرا باليأس؟ هما حتى اللحظة مستمران بادعاء تمثيل الشعب السوري، ومستمران من خلال دور إقليمي ودولي، ومن خلال اقتصاد العنف الذي ازدهر على حساب إفقار الشعب السوري، وتشريده، وموته، وتحويله إلى كجرد مستهلك للإعانات الإنسانية.

في لحظة اليأس تلك، يمكن أن يولد أمل ما، أمل في أن تسقط الشعارات لمصلحة الإنسان السوري، ومستقبل سوريا، لكن الخشية، كل الخشية، أن تأتي تلك اللحظة في وقت لا يعود في الساحة السورية غير المتقاتلين أنفسهم.

"أطمة» مركزاً لعبور النفط إلى تركيا وتحولات اجتماعية كبيرة

■ أطمة- خاص «البديل»:

لم تعد مدينة أطمة السورية مجرد قرية على الحدود السورية التركية، فقد باتت مع ازدياد الصراع المسلح في سوريا مركزاً مهماً للسوريين، خاصة مع وجود مخيم للاجئين فيها، لكنها تكتسب أهميتها الإضافية أيضاً من كونها باتت معبراً لتهريب النفط السوري إلى تركيا، وبات العديد من مواطني القرية أو سوريين آخرين يعملون في هذه المهنة التي تدر أموالاً كبيرة على الفصائل المسلحة.

وتتواجد الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش" في القرى المجاورة لأطمة، كما يوجد من يتعاون معها من داخل القرية، ولم يحاول تنظيم "داعش" إزعاج سكان القرية بشكل مباشر كما فعل مع القرى المجاورة، ويفسر أحد السكان المحللين هذا الأمر بعدم رغبة "التنظيم" إثارة السكان ضده، بكونه المستفيد الرئيسي من عملية تهريب النفط.

وشهدت القرية في الأشهر الأخيرة عمليات تطوير لإعادة تكرير النفط، ونقله إلى الأراضي التركية، ومنها تفريغ النفط القادم من الشمال في بحيرة صغيرة، وفيها غاطس يتم من خلاله ضخ النفط مباشرة عبر الأنابيب إلى الجهة التركية، وقد ازدهرت بعض المصالح التجارية في القرية نتيجة لدورها الحيوي على أكثر من صعيد، خاصة تجارة تصدير النفط، كما شهدت القرية نشاطاً ملحوظاً في عملية البناء، حيث تراكمت ثروات في أيدي من يقومون بأنشطة تجارية بين سوريا وتركيا عبر القرية، وهو ما دفع بعضهم إلى بناء بيوت جديدة.

ليس فقط النفط وحده ما يدر المال، فسكان المدينة يتحدثون بشكل صريح عن صراع بين تجار مادة النحاس، حيث تقوم مجموعات بجمع النحاس من سوريا وبيعه إلى تجار أتراك، وبات الصراع بين هذه المجموعات على احتكار عملية جمع النحاس من جهة، ومن ثم الصراع على بيعه، وقد راح أكثر من شخص ضحية هذا الصراع.

وأفاد أحد سكان المدينة بأن بعض الشخصيات التي كانت لا تتمتع في السابق بأي حضور اجتماعي باتت تتحكم اليوم بزمام الأمور، ويفسر الأمر بقوله: " كان هناك في السابق تراتبيات محلية، وكان الاعتبار الأساسي للشخص يقوم على أساس مكانته التعليمية، أو مدى تمتع أفراد عائلته بالاحترام، وكان هناك بعض الأشخاص الذين لا يحظون باحترام المجتمع، لكنهم اليوم باتوا يمتلكون القوة، ومعظمهم من غير المتعلمين".

وقال شخص آخر: الظروف الجديدة غيرت أموراً كثيرة، وفرضت على الناس تحولات كبيرة حتى في المفاهيم. ويضيف سابقاً كان من الصعب أن تتزوج فتاة من القرية لشخص من بلد آخر، أما اليوم فهذا يحدث، فبعض العائلات زوجت بناتها لرجال من "داعش"، وهو أمر يتم استنكاره في الخفاء ولا تتم المجاهرة به.

نعيم قاسم: الأسد سيفوز في الانتخابات والمعارضة مفككة

■ بيروت- وكالات:

اعتبر الشيخ نعيم قاسم نائب الأمين العام لحزب الله أن بشار الأسد ما زال يحظى بتأييد شعبي يمكنه من حكم البلاد، وأن المعارضة بعد ثلاث سنوات حققت فقط "بعض المكاسب على الأرض"، وأيد قاسم ترشيح الأسد لولاية ثالثة، وأنه كان قبل عامين قد "تنبأ بفشل المعارضة بالإطاحة بالرئيس السوري"، وطالب بتقبل "المعارضة وداعميها لهذا الواقع" والاعتراف به.

وقال قاسم: "على الجميع أن يعلم أن سوريا فيها خياران لا ثالث لهما: إما أن يبقى الرئيس بشار الأسد رئيسا باتفاق وتفاهم مع الأطراف الأخرى بطريقة معينة، وإما أنه يستحيل أن تكون المعارضة هي البديل، أو هي التي تحكم سوريا، لأنها غير قادرة ولأنها جربت حظها وفشلت... لذلك الخيار واضح إما التفاهم مع الرئيس الأسد للوصول إلى نتيجة، أو إبقاء الأزمة مفتوحة مع غلبة للرئيس الأسد في إدارة البلاد."

وأضاف "يوجد واقع عملي. على الغرب أن يتعامل مع الواقع السوري لا مع أمنياته وأحلامه التي تبين أنها خاطئة. ولو استمروا في هذه المنهجية عشر سنوات سيبقى الحل هو الحل."

وأتت تعليقات قاسم في أعقاب تصريحات لرئيس وزراء روسيا السابق سيرجي ستيباشين قال فيها بعد الاجتماع مع الأسد الاسبوع الماضي إن الرئيس السوري يشعر بأن وضعه آمن ويتوقع أن تنتهي المرحلة الرئيسية من العمليات العسكرية في نهاية العام الجاري.

ومن المتوقع على نطاق واسع أن يرشح الأسد نفسه لفترة رئاسية ثالثة في الانتخابات المقرر إجراؤها في غضون ثلاثة أشهر.

وقال نائب الأمين العام لحزب الله "في قناعتي يترشح وينجح لأن له رصيدا شعبياً مهماً في سوريا ومن كل الطوائف وعلى رأسها الطائفة السنية... أنا أرجح أن تحصل الانتخابات في موعدها وأن يترشح الرئيس الأسد وأن ينجح من دون منافسة."

وأضاف أن الولايات المتحدة وحلفاءها الغربيين في حالة فوضى كاملة، وليس لديهم سياسة متماسكة حول كيفية التعامل مع سوريا التي أضحت نقطة جذب للمقاتلين المتشددين من مختلف أنحاء العالم.

وتابع قائلا إن "كسر حالة المراوحة لمصلحة الحل السياسي لا يمكن أن تتم بإرادة المعارضة السورية لأنها معارضة مفككة ومشتتة ليس لها برنامج وغير قادرة على أن تحقق تمثيلا مناسبا في مقابل النظام."

وكان الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله قال الأسبوع الماضي إن الأسد لم يعد يواجه خطر إسقاطه وإن دمشق تجاوزت خطر التقسيم بعد ثلاث سنوات على بدء الصراع.

وقالت وزارة الخارجية الفرنسية هذا الأسبوع إن الأسد "قد يكون الناجي الوحيد من سياسة الجرائم الجماعية هذه" ووصفت ذلك بأنه نبأ سيء للسوريين.

وتستبعد فرنسا الآن استخدام القوة ضد سوريا رغم أنها كانت تتأهب العام الماضي للمشاركة في عمل عسكري لم يكتب له أن يتحقق. وتصف باريس المحادثات المتعثرة بشأن عملية انتقال سياسي بأنها "الخطة الوحيدة" وهو رأي يقول مسؤولون أمريكيون إن له مؤيدوه في واشنطن لاسيما بين القادة العسكريين الذين يفضلون الأسد على فوضى طائفية.

إخراج سورية من المدارين الروسي والإيراني

غازي دحمان

يوما بعد يوم، يثبت بالدليل القاطع، أن روسيا وإيران مستعدتان للذهاب إلى آخر الطريق من أجل تثبيت الوضع في سورية لصالح نظام بشار الأسد، بالنسبة لهما الصراع وجودي، ويتعاملان معه بصفته هذه، لذا فإن خياراتهما فيه محدودة جداً، وتقع بين حدين متناقضين، إما ان تبقى سورية تحت حكم الأسد، أو لا تكون.

تشارك روسيا وإيران بشكل علني ومكشوف في دعم حليفهما، كما أنهما تستخدمان كل طاقتهما الحربية، وعلى كل المستويات، من العتاد والمقاتلين والخبرات وحتى هندسة أرض المعركة، وتبدي الدولتان استعداداً كبيرا لإستمرار مثل هذا الدعم، ذلك أنهما يعتبران أن سورية تشكل جزءاً من منظوماتهما الأمنية والأيديولوجية، وتحت هذا الاعتبار يرفع الطرفان من منسوب تقديراتهما للأهمية المصلحية لسورية، الأمر الذي يجعل من الأثمان التي تتكلفها الدولتان أمراً يمكن تبريره وقبوله باعتباره ضرورة لا بد منها.

سورية بالنسبة لموسكو وطهران تشكل لب عقيدتهما الاستراتيجية، وقلب الجغرافيا السياسية لهما، وفي التقييم الجيواستراتيجي الروسي والإيراني عن سورية تختلط الخرائط بسياسات الهوية بأنابيب النفط بتصورات خاصة عن القدر الحضاري. لينتج عنها جملة من الرؤى والتصورات المتعلقة بالمجال الحيوي، مناطق النفوذ، تقسيم العالم، خطوط التماس، ونطاقات تصادم القوى، هي الجناح الجنوبي لجيو استراتيجية الطرفين.

لم يتعاطَ الروس والإيرانيون مع الثورة السورية سوى بوصفها حدثاً مؤامراتياً جرى تصنيعه في مختبرات أجهزة المخابرات الغربية للإنقضاض على أدوارهما الناشئة في المنطقة، ولوقف تمددهما باتجاه سواحل البحر المتوسط، أو كمقدمة لاختراق حوافهما الجنوبية. وفي الإدراك الروسي، فإن انتصار الثورة في سورية سوف يجعل ظهر الجنوب الروسي منكشفاً أمام مد الراديكاليات الإسلامية، التي تخوض روسيا ضدها حرباً ضروساً في الجنوب، في الوقت الذي تشكل فيه سورية بالنسبة لإيران اختراقا متقدماً في العالم السني، وجسراً لربط هلالها الشيعي الممتد من طهران إلى جنوب لبنان.

وفقاً لهذا الإدراك تغدو سورية لدى دوائر صنع القرار الروسي والإيراني مجال نفوذ حيوي لهما، من خلاله يمكن حماية امنهما القومي المهدد دائما بالأخطار، فالدولتان مهجوستان بشيء اسمه تهديد غربي لوجودهما ومشاريعهما، ولديهما تصور راسخ بان كل سياسات الغرب في السنوات الاخيرة في المناطق المحيطة بهما لم تكن سوى محاولات لاحتوائهما استراتيجيا ضمن المشروع الغربي الهادف الى السيطرة على العالم وإعادة صياغته بما يخدم مشاريعه الكونية الكبرى، لذا فإن السلوك الموازي لكل من روسيا وإيران والجهد الحثيث في تطوير ترساناتهما العسكرية وتوسيع مدى نفوذها ليس سوى نوع من الاستجابة لما يعتقدانه تحدياً مفروضاً عليهما.

وثمة اعتبارات أخرى تدخل في إطار ما يسمى المصالح الاستراتيجية فسورية لكل من روسيا وإيران، حيث تشكل سورية رابطا جغرافيا مهما لمشاريع النفط والغاز للبلدين، فتتجه روسيا إلى احتكار سوق الغاز ومواقع إنتاجه على المستوى القاري، وتتطلع لمد سيطرتها على المنتج برمته على مساحة واسعة من العالم، وفي هذا الصدد تسعى لاحتكار الغاز المنتج في الشرق الأوسط ،عبر إحتكار التنقيب عنه في شواطئ البحر المتوسط، وتشكل سورية بهذا الصدد واسطة العقد، كما أنها الممر الأرضي الإجباري باتجاه أوروبا لمد خطوط نقل الغاز، في خطوة تهدف أيضا إلى حرمان الخليج العربي من هذه الميزة، وخاصة بعد اكتشاف كميات تنافسية في قطر والسعودية والإمارات توازي كتلة الاحتياطي الروسي من الغاز، بوصفها صاحبة المرتبة الأولى.

وكذا بالنسبة لإيران التي تعوّل على احتياطيها من الغاز، حيث تحتل الترتيب الثاني في هذاالمجال على المستوى العالمي بعد روسيا، وقبل قطر بكميات بسيطة، حيث ترتبط مصالحها هنا بالشريك الروسي الذي يسعى إلى إخضاع أوروبا لهيمنته الغازية، والغريب أن رأس النظام السوري كان قد بشر بإطروحة استراتيجية، قبل الثورة بأعوام، تقوم على فكرة ربط البحار الموجودة في المنطقة وربط الموانئ الرئيسية بها بخطوط نقل النفط والغاز القادمة من آسيا وإيران إلى أوروبا، على أن تكون الأرض السورية جزءا من هذا الرابط، وقد سمى مشروعه هذا حينها بمشروع « البحار الخمسة».

لا شك أن جملة هذه الاعتبارات الأمنية والاقتصادية والأيديولوجية، تأخذ مسارها في سياق تصعيب الحل السوري، ودفعه بإتجاه واحد، إما ان تعود سورية كما كانت قبل 15 أذار، أو لا تكون لأحد، وهذه ليست خلاصة تحليلية استشرافية، بل هي عبارة نطقها المرشد الإيراني علي خامنئي أمام أحد الدبلوماسيين العرب في بداية الثورة السورية، وهي تحولت إلى موقف صلب على الأرض، وقاعدة يعمل بها حلفاء بشار الأسد في طول الأرض السورية وعرضها، ويطبقها وكلاؤهم على الأرض بصيغة» الأسد أو نحرق البلد».

وبالتالي فإنه لا يمكن مواجهة قناعات وسياسات صلبة بمجرد تكتيكات تجريبية هنا وهناك، فلا يمكن إيقاف هذا الزخم الآتي من روسيا وإيران، من دون أن يصدر حلفاء الشعب السوري استراتيجيات مواجهة جدية وفاعلة، لكسر ذلك التصميم وإفشاله وإثبات عدم جدواه وضرره، لأن ذلك وحده ما سيساهم بإقناع موسكو وطهران بضرورة التراجع عن تلك السياسات، فطالما ظلّ الروس والإيرانييون على قناعة بأنهم لا يواجهون سوى الشعب السوري الأعزل، وان لديهما الهامش من الوقت والذخائر لتجريبه على السوريين، ولن يتراجعا عن ذلك. وحده منطق تهديد المصالح والعقاب على الجرائم من ينقذ الشعب السوري من هذا التكالب، ويخرج سورية من مدار أسوأ قوتين أخلاقيتين معاصرتين. ذلك أن شطحاتهما قد توصلهما الى حد تدمير سورية وتمزيقها والجلوس على أطلالها، ولو على كورنيش ميناء طرطوس أو على مصيف دريكيش.

النظام وسيناريو طمس التناقض معه باختلاق الإرهاب

■ فيكتوريوس بيان شمس

بالتزامن مع انطلاق الثورات في تونس، ومصر، وليبيا، أصدر الرئيس السوري في منتصف شباط 2011 مرسوماً يحمل الرقم (70) لنفس العام، يقضي بتخفيض الرسوم الجمركية عن بعض السلع الاستهلاكية كبادرة حسن نية وكضربة استباقية، وهي تخفيضات طفيفة، بحيث تم تخفيض أسعار الأرز ما بين (1 إلى 3%)، و الموز ما بين (20 إلى 40%)، وهي تخفيضات سخيفة لمواد هامشية قد يستفيد منها التجّار أكثر بكثير ممّا قد يستفيد منها المستهلك، لكنها عادة النظام "بالإصلاح". تزامنت هذه المراسيم مع قرار يقضي بإعادة فتح موقع "facebook"، الذي تم حجبه أوائل العام 2007 بعد أن استشعر النظام بحسه الأمني خطورة هذا الموقع وغيره، فكان بفتحه يرسل للعالم برسالة مفادها: لسنا خائفين منه كغيرنا!. ولعل القارئ يذكر تقدمات ومغريات "أيام الخميس" التي درج على إعلانها النظام آنذاك في نهاية كل أسبوع، لعلها تكبح جماح التظاهرات التي بدأت تنطلق بالفعل ابتداءً من درعا، ثم ما لبثت تتوسّع كالنار في الهشيم إلى باقي المحافظات.

اعتمد النظام سياستي الترهيب الوحشي والترغيب في محاولته البائسة لدفن الثورة في مهدها، وهو ما فشل فيه فشلاً ذريعاً. بهذا، أيقن استحالة وقف الثورة؛ فلجأ إلى الخطط الأخرى، أي إلى دفع الشعب لاستخدام العنف ضدّه، علّه يبرّر لنفسه أمام العالم وحشيته في التعامل مع هذا الحراك. سيناريوهات كثيرة اعتمدت، منها في البداية مثلاً: تقارير ملفّقة على قنواته التليفزيونية، تُظهر بعض من يعترفون باستخدامهم السلاح، وتلقيهم الدعم والتمويل من جهات خارجية، ما أنزل الله بها من سلطان، تبدأ من السعودية، إلى قطر، ولا تنتهي "بإسرائيل".

إلا أن ذلك لم يجد نفعاً، خاصة وأنّه بدأ يخسر مواقعه وعلاقاته في الخارج، فخسر بعض سفاراته، إضافة إلى مقعده في "جامعة الدول العربية".

كان لابد إذاً من تغيير قواعد اللعبة بما يحفظ له، أو قل: له، ولداعميه سيطرتهم، وامتيازاتهم. ليس هناك أكثر مثالية من صنع عدوه بنفسه، عدو يستطيع التعامل معه، ويتوحّد في حربه عليه، مع القوى التي اتّهمها في دعم الثورة لرفع الشرعية عنها، قصدنا أميركا، ومن يدور في فلكها. تغيّرت استراتيجية النظام، من مواجهته "للمؤامرة الكونية" و "العصابات الإرهابية المسلّحة" غير محددة الهوية، لكنها محدّدة الارتباطات والأهداف (القضاء على النظام الممانع)، إلى "مجموعات إسلامية سلفية أصولية" ترتبط بشكل مباشر "بتنظيم القاعدة". بهذا استطاع تشتيت الأنظار عن مطالب الثورة الأساسية، وهي مطالب الشعب السوري بعامّة، لتنصب الأنظار على كيفية مواجهته لهذا "الخطر الداهم" الذي صنعه بنفسه، بعد أن أطلق من سجونه سراح أغلب المعتقلين الإسلاميين، بعيد انطلاق الثورة بأشهر قليلة. فيما تكرّر السيناريو في العراق قبل أشهر، عندما أعلنت وسائل الإعلام العراقية والعالمية عن هروب ما يربو عن (1000) معتقل إسلامي، من المرجّح أنّهم انضموا لتنظيم "الدولة الإسلامية في العراق والشام – داعش". هكذا بكل بساطة، هرب هذا العدد من أتباع تنظيم محدّد، في ظروف محدّدة، بالتزامن مع ثورة على نظام حليف!

فضائح كثيرة تحدّثت في الفترة الماضية عن قيادة بعض ضباط النظام، وحلفائه الإيرانيين لهذا التنظيم، عدا عن تسريبات تتحدّث عن دعم مالي، وتسليح مباشر.

ومن نافل القول، إن هذا التنظيم، وغيره من التنظيمات التي تشبهه، والتي نشأت بشكل مفاجئ، لم توجّه سلاحها لحظة واحدة للنظام، عدا عن أن النظام لم يدخل معها في أية مواجهة منذ نشأت، وهي فضيحة تبدّت بشكل واضح إبّان "مؤتمر جنيف 2" عندما وجّه السؤال لوفد النظام، عن سر عدم قصف طائراته لأماكن سيطرة هذا التنظيم، ليتهرّبوا من الإجابة (12) مرة حسب ما سُجّل!

اقتصر عمل هذه التنظيمات المختلقة على خنق الثورة وإحباطها، عبر قتل الثوار والتنكيل بهم، عدا عن تدخّلها في شؤون الناس وتطبيق "القصاص" على المواطنين، و "الجزية" على الطوائف الأخرى، في محاولة لإظهار طائفية الثورة، وهي الفكرة التي لم يعدم النظام وسيلة لصبغ الثورة بها. في حين دخل "الجيش الحر" والكثير من القوى المسلّحة في مواجهات دموية طاحنة مع هذه التنظيمات للتخلّص من آثارها، فيما بقي النظام وحلفاؤه مصرّين على اتّهام الثورة، وبالتالي الشعب السوري كلّه بها. بهذا، كانت مكاسب النظام لا تعد ولا تُحصر، تبدأ باتّهام الثورة بالإرهاب، ولا تنتهي بتشتيت قواها المسلّحة، مروراً بتصفية الكثير من كوادر الثورة الذين وقعوا بين سندان النظام، ومطرقة الانتقام الأصولي، عدا عن اتّهامها بارتباطات مشبوهة من اختلاقه.

من جانب آخر، ساعد وجود هذا التنظيم وغيره في سوريا، وتمدّدهم في المنطقة، ابتداءً من العراق وحتى لبنان عبر عمليات أمنية على تبرير التنسيق بين حلفاء من فريق طائفي واحد، وتدخّل مباشر كما هو الحال بالنسبة "لحزب الله"، أو عبر تنسيق على المستوى الرسمي، وتسهيل دعم ومرور لتنظيمات "كبدر"، و "أبي الفضل العباس" العراقيين، إضافة "للحرس الثوري الإيراني".

كل هذا يحدث في ظل تخبّط، وغياب استراتيجية مواجهة واضحة لدى أطر "المعارضة"، التي رحّبت بعض جهاتها وشخصياتها في البداية "بجبهة النصرة" على اعتبار أنّها إحدى مكوّنات الثورة، فكان في ذلك تقاطع وتأكيد غير محسوب لرواية النظام.

هكذا استطاع النظام طمس تناقضه الحقيقي مع مطالب الشعب السوري بخلق خصمه، ونقيضه المفترض، وهو ما سيحقّق واحداً من أبرز الشعارات التي طرحها مؤيّدوه في بداية الأحداث: "الأسد؛ أو نحرق البلد!". وهو شعار يؤكّد أن مفتاح حل معضلة التنظيمات الإرهابية في جيب النظام، فإن بقي، قضى عليها وأنهاها. وإن سقط، أحرقت البلاد، وأكملت تدمير ما لم يدمّر من بعده.

يبقى أن على "المعارضة" الإجابة على السؤال التالي: ما هي استراتيجيتكم لمواجهة هذه الظواهر، قبل إسقاط النظام، وبعده؟.

جبهة الساحل وأوهام سقوط النظام عسكرياً

ياسر بدوي

وأخيراً فُتحت جبهة الساحل لإسقاط النظام السوري، فهل يسقط النظام في الساحل أم أن سقوطه في دمشق؟ ولماذا لم يسقط في حلب، ولم يسقط في حمص؟ وهل النظام مجرد كتلة عسكرية؟ ويجب خوض المعركة الحربية للتخلص منها وتحقيق الانتصار الموهوم القائم على الخراب والدم وعسكرة الشعب . من هو النظام وكيف يسقط؟ ما هي الثورة وكيف تنتصر وما دور العسكرة والعمليات الحربية في تحقيق الانتصار؟ وألا يعني هذا اللعب في الخطوط التي رسمها النظام تسهم في بقائه واستمراره، وهو يراهن على تغيير في المعطيات وإن كان رهانه خاسراً .

يطرح اليوم بقوة السؤال حول عدم انتصار الثورة وعدم سقوط النظام، وتتعدد نظريات التشخيص، وتعود إلى لغة المؤامرة ، وتغيب القراءة السياسية.

النظام ليس طائفة دينية أو إثنية، لكنه لعب بهذه الورقة اللعبة القذرة مما جعل طائفة مختطفة، وطوائف أخرى متوجسة وقلقة. كما النظام ليس كتلة عسكرية، وإنما هو مغتصب لمؤسسة عسكرية. النظام ليس الدولة ومؤسساتها بل محتل هذه المؤسسات، ومغتصب قرارها، ويدمرها عندما يرى ضرورة في هذا التدمير.

النظام يخترق الثورة وتحديداً قواها العسكرية والكتائب المنفلتة، وبالتالي أمنت له تطورات ومبررات التصعيد الذي رسمه لتخريب سوريا.

النظام لا يمكن إسقاطه إلا سياسيا واجتماعيا ، فالسقوط العسكري هو سقوط وانهيار للدولة و المؤسسات وسقوط لفكرة التعايش ، والسقوط العسكري سيرافقه حالات انتقام لا يستهان بها ، وظلم شيد على مدار السنيين، وبالتالي سقوط الأخلاق والقيم التي انتفض الناس لأجلها.

إسقاط النظام لابد أن يتم عبر إسقاط عقلية الاستبداد والطغيان، وسيادة العدالة والمساواة عبر دستور وقانون، وبعمل متواصل ومثابرة لا تعرف الكلل ولا التراخي لتحقيق ذلك .

من هنا يمكن النظر إلى قضية فتح جبهة الساحل من زاوية الهدف السياسي، وليس من زاوية أنها نصراً عسكرياً يسقط النظام ، بمعنى آخر أن تكون تحريك من أجل الوصول إلى الحل السياسي الذي يتهرب منه النظام، ويقدم الذرائع لإفشال الحل، وهو مطمئن إلى دويلته التي يعد بها [الطائفة المخطوفة] .

إذا تم توظيف المعركة الدائرة في الساحل بعد سيطرة قوى الثورة على منطقة كسب وهي تتقدم باتجاه مدينة اللاذقية مضافاً إلى وجودها في جبل التركمان وسلمى حيث القرداحة تحت مرمى صواريخ الثوار من أجل الهدف الكبير للتحول الديمقراطي وتحقيق الأهداف ، نستطيع القول إنها معركة في الاتجاه الصحيح، وقد ظهرت أولى البوادر من خلال تصريحات بوغدانوف في الكويت عندما وصف الانتخابات الرئاسية المزعومة أنها لا تساوي شيئاً، و أعاد التأكيد على الحل السياسي وبيان جنيف واحد ، وإن كان الكونترول الدولي هو من قرر هذا التحريك لجبهة الساحل بغية الوصول للحل السياسي المعبر عنه بنقاط جنيف واحد تكون المعركة خطوة إيجابية باتجاه إسقاط النظام، و وقف إجرامه، وتخريبه لسوريا.

لكن بما أننا نقرأ، إذا كان فتح هذا الجبهة تم بقرارات إقليمية ضمن إطار ردود الفعل والتسابق نحو الحضور ولعب أدوار على أوهام كسر وإسقاط النظام عسكرياً فإن لهذا الأمر محاذير لابد أن توضع على الطاولة من الاستمرار في الستاتيكو الدموي الذي ضرب سوريا منذ أعوام، وذلك عبر البراميل المتفجرة والصواريخ العنقودية والفراغية وتقطيع الرؤوس .

ولعل التحذير الأخير في هذا المضمار أن يكون المرسوم لفتح هذه الجبهة هو أن تصب في فكرة وهم الدولة أو الكانتون الطائفي الذي يسعى إليه النظام ودول إقليمية ودولية للإبقاء على مصالحها في سوريا والمنطقة، وتكون الفصائل العسكرية بذلك مجرد أدوات لتحقيق لهذا المشروع التقسيمي الغير قابل للحياة والاستمرار. والأخطر هو أن تكون القوى السياسية أدوات مضادة له خدمة لمخطط النظام و أوهام دولته، كما فعل فصيل سياسي مثل هيئة التنسيق الوطنية السورية التي وصفت دخول المجاهدين إلى منطقة كسب بأنه (تخريب) مضاف إلى تخريب سوريا في المناطق التي سيطرت عليها قوى الثورة!

في الرؤية السياسية ، النظام لن يسقط عسكرياً، وبالتالي تنطبق مقولة كلاوزفيتش (إن الحرب امتداد للسياسية) ومقولة أخرى تقول : يتم إطلاق قذائف المدافع عندما يكون تُسد الحلول السياسية. النظام طائفة سياسية تحولت إلى عصابة تسيطر على الدولة، ونجحت نجاحاً باهراً في كل هذا التخريب، ولا بعد من رؤية المعارك العسكرية على أنها محركات وتحريك للحل السياسي الذي يسقط عبرة النظام، وينتصر الشعب بعقد اجتماعي جديد يصاغ في دستور وقوانين يحقق معنى المواطنة، ويبتعد عن التعميمات الجاهزة، وسياسيات التجهيل التي تمارس على تيارات الرأي العام .

السؤال المشروع حول الطائفية في سوريا

حكم عاقل

إحدى مسلمات فلسفة التاريخ الهيغلية أن أعمال البشر قد لا تؤدي دائماً إلى ما هو مرجو منها. ويبدو أن هذا هو حال السوريين اليوم. فلم يُرد السوريون أن تتحول سوريا إلى ساحة صراع لقوى عظمى وإقليمية، ولم يشأ السوريون أن يستبد العنف المسلح بحراكهم السلمي ليدخلوا معه في أتون حرب أهلية لا تخفى منطلقاتها وأبعادها المذهبية والطائفية، ولم يتخيلوا يوماً أن بلدهم ستكون على حافة الانقسامات العرقية والطائفية والتفتت الجغرافي. كما لم يتوقع السوريون أن يكون ثمن هذا الحراك باهظاً وذي كلفة عالية في الأرواح والممتلكات والأرزاق، لدرجة الحرمان من ظل سقف تحت سماء هذا الوطن.

قيادات المعارضات السورية، ما تزال تنكر أي طائفية بين أبناء الشعب السوري. وفي الوقت الذي يؤكدون فيه ألا مشكلة مع الطائفة العلوية يرون أن مشكلتهم مع النظام الذي استثمر ويستثمر تلك الطائفة. كلام لا يخلو من التناقض ويصعب على المنطق هضمه، فلو لم تكن الطائفية موجودة أساساً فهل أمكن استثمارها؟ أوليس الاستثمار الطائفي هو ممارسة طائفية بحد ذاتها؟ ولا تكفي دائماً أن تتواجد الطائفية لدى جانب حتى تبرر الطائفية المضادة في الجانب الآخر، وإلا دخلنا في «دور» من الطائفية والطائفية المضادة الذي إن أمكن استثماره سياسياً ودعائياً فإنه لا يمت بصلة الى التحليل العلمي.

من يشاهد الفيديوهات الأخير لمقاتلي «جبهة النصرة» عند مدخل كسب، أو عند نقطة «المرصد – 45» التي استعادها مؤخراً الجيش النظامي السوري، ويستمع إلى هذا الخطاب الطائفي المقيت، يشعر بفداحة ذلك الثمن الذي قدمه السوريون منذ انطلاقة حراكهم الشعبي لاسيما حين تكون نتائجه أبعد من أن تحقق الحد الأدنى من التغيير المطلوب. لذا يغدو السؤال من نوع :«هل نحن طائفيون؟»، سؤالاً مشروعاً.

جورج صبرا يشكر المساجد التي كانت «المكان الوحيد الذي اتسع لأفكار « الثورة»، لكنه ينسى أن يتأسف أنها كانت مكاناً وحيداً، وينسى أن يناقش دلالات ذلك وانعكاساته على الأقليات الدينية في سوريا، وتوجسها المبكر من حراك انطلق من المسجد، ويدعي في الوقت نفسه أنه يمثل كل السوريين. اختيار صبرا ليدلي بهذا التصريح أمر مفهوم، لكن ما يبدو عصياً على الفهم هو التصريح نفسه الذي يصر على التعامي عن المشكلة الطائفية المتفاقمة. هل يكفي أن يكون في هيكليات المعارضة المسيحي والمسلم والدرزي والعلوي والشيعي لنقول أن لا طائفية في سوريا؟. كيف تكون سوريا معافاة من الطائفية، على الأقل في ظل نظام متهم بالاستثمار الطائفي الذي استمر لعقود؟ وفي الجانب الآخر التحريض الطائفي على قدم وساق. تكفي جولة سريعة على صفحات التواصل الاجتماعي ليشعر المتصفح بالاشمئزاز من ذاك التجريح المتبادل الذي خرج من ثنائية مؤيد – معارض ليصطبغ بالصبغة الطائفية والمذهبية. في هذا السياق تأتي معركة الساحل لتشكل خطأ استراتيجيا جديداً لا يخدم مصلحة السوريين بل يخدم أجندات إقليمية تعمل على تأجيج النعرات الطائفية والعرقية والرغبة العمياء في الانتقام. عند انطلاق الحراك الشعبي، ربما لم يكن واضحا لدى السوريين سوى إحساسهم بالحنق والضيم والإهانة فأرادوا بحراكهم الانتصار لمعاني الكرامة والشرف. لقد كان هذا الحراك، حراكاً أخلاقياً، إن جاز التعبير، أكثر من كونه حراكاً سياسياً. حتى مفهوم الحرية التي حرم السوريون من ممارستها بأشكالها المتعددة كانت للكثير منهم مفهوماً مبهماً وملتبساً. لم يكن هناك هدفاً أكثر وضوحاً من إسقاط النظام. لم يكن لدى السوريين تصوراً محدداً حول سوريا الجديدة أو سوريا كما ينبغي أن تكون سوى تلك الخالية من الأسد و الاستبداد، وكان من الطبيعي ألا يمتلك الجمهور وعياً غير تقليدي بطبيعة المشكلات التي يعاني منها أو بماهية الحلول الممكنة، وكان من المفروض أن تستطيع قيادات هذا الحراك ومن انضم إليه لاحقا من مثقفين وسياسيين في الداخل والخارج أن يبلوروا هذا الوعي وهذه التصورات المفقودة لدى الجماهير، أو إحلالها مكان تلك المتحدرة من الوعي التقليدي. لكن تنوع انتماءات هؤلاء العرقية وتعدد ولاءاتهم السياسية واختلاف مشاربهم الفكرية فرضت حالة توافقية حول قواسم مشتركة نظرياً وعملياً، عطلت الكثير من التنظير المطلوب لعديد من القضايا حتى إشعار آخر.

أجاد النظام دائماً اللعب على التوازنات الطائفية. سياسة كهذه لا تلغي الطائفية بل تبقيها فقط تحت الطلب والسيطرة في آن معاً وتدرجها في حيز المسكوت عنه. وهاهي المعارضات السورية ورموزها تستمر للأسف في إبقائها ضمن الحيز ذاته، مع أن مواجهتها باتت أمراً محتماً وضرورياً، وهو ما يتطلب بالدرجة الأولى الاعتراف بوجودها، أما القفز عنها فقد كان دائماً عائقاً يحول دون تكوين وعي مضاد لها. إن محاولة الهروب إلى الأمام المهيمنة على قوى المعارضة لن تجدي نفعا، ولن يؤدي دفن الرأس في الرمال إلا إلى مزيد من العجز. ومن الطبيعي في هذه الحال أن يبرز التفسير الأصولي السلفي ليكون سيد الموقف.

منذ البداية، كان لاختزال الحراك الجماهيري في هدف محدود تمثل في اسقاط النظام قد حوّل «الثورة» إلى «صراع» في ظل وجود المشكلتين العرقية والطائفية في المجتمع السوري، وهنا يغدو احتجاج رياض حجاب على إحلال المصطلح الثاني مكان الأول أمراً غير مشروع من وجهة نظر البحث العلمي. كان ينبغي توسيع المعركة وإعطائها طابعاً شمولياً لتصبح معركة مع «القديم» والقوى التي تمثله. عندها فقط كان يمكن لهذا الحراك أن يكتسب معنى الثورة بغض النظر عن نتائج هذه المعركة في المدى المنظور.

ما يزال هذا القديم حاضرا والانتصار عليه يتطلب المصارحة والمواجهة لتصفية الحسابات التاريخية المعلقة ومنها المشكلة الطائفية. إن القوى التقدمية بمحاولة قفزها عن هذا القديم الرجعي لا تفعل سوى انها تزيده قوة، بل تحكم بذلك على نفسها بالتقهقر أمامه، وهو ما يحصل فعلاً، مزيد من التشرذم والانشقاقات في صفوف المعارضة، ارتهان متزايد للخارج والعجز عن المواجهة في الداخل، هيمنة قوى القديم على المسارين السياسي والعسكري للمعارضة...إلخ. والأهم من ذلك كله وكنتيجة له أيضاً، إطالة أمد المواجهة دون توفير الحد الأدنى اللازم للحاضنة الشعبية المدنية كي تستطيع الاستمرار في تلك المواجهة.

لاشك أن التغيير التاريخي يتطلب تضحيات جسيمة، يمكن التعامل مع هذه المسلمة كأحد قوانين الحتمية التاريخية، لكن الحرية الانسانية تبرز هنا حين يسهم الوعي العلمي في تقنين هذه التضحيات وتحقيق ما أمكن من أهداف قدمت هذه التضحيات ثمناً لها. لامناص من أن يقدم الشعب السوري تضحيات تاريخية، لكن الإخفاق يعني أن يصبح هو ذاته ضحية للتاريخ.

فشل خلط الديمقراطية بتطبيق الشريعة : أي طريق يسلك «الإخوان» السوريون؟

جورج كتن

إذا كان هناك من عنوان يلخص المتغيرات السياسية العالمية للثلاث عقود المنصرمة بشكل خاص، ولما بعد نهاية الحرب العالمية الثانية بشكل عام، فهو: "أولوية الديمقراطية على أي شيء آخر". فقد شهدنا انتقال الدول الفاشية في أوروبا واليابان لنظام ديمقراطي، في الأربعينات من القرن الماضي، ودول أخرى عديدة بعدها، حتى بداية التسعينات التي شهدت أيضا انتقال معظم دول المعسكر الشرقي من حكم الحزب الواحد إلى الديمقراطية. ولم يبق في العالم سوى قلة من الدول الاستبدادية أهمها دول في الشرق الأوسط وشمال افريقيا التي باشرت ثوراتها الديمقراطية منذ أربع سنوات.

التعقيد الذي يؤخر الانتقال أن الصراع لا تتجاذبه قوتان رئيسيتان، الأنظمة الاستبدادية من جهة والقوى الديمقراطية الليبرالية من جهة أخرى، إذ أن هناك قوة ثالثة تطرح نفسها بديلاً عن الأنظمة الاستبدادية، وهي الإسلام السياسي بتنوعاته وفروعه. وصولها للسلطة لم يعد مسالة نظرية، فقد وصلت إليها في عدة بلدان بدءاً من إيران ثم تركيا وأفغانستان الطالبان ومؤخرا تونس ومصر. فأصبح ممكناً تقييم أدائها في السلطة، وليس منطلقاتها النظرية فقط.

في أفغانستان وصل الإسلاميون المتطرفون الذين يكفرون العالم كله ويعتبرون معركتهم ضده، وبذلك لم يستمروا في الحكم طويلاً، إذ انهاروا تحت ضربات القوى الكبرى التي من مصلحتها القضاء على خطر الإرهاب الاصولي الذي شن حربه ضد ما يسميه "معسكر الكفر" بغزوة نيويورك دون تقدير للنتائج التي ترتب عليها تدمير إمارته الإسلامية السابحة في أوهام عهد "الفتح"، وإمكان إعادة عقارب الزمن للوراء بشطب 14 قرناً من التطور العالمي.

في إيران اقام الإسلام السياسي سلطة رجال الدين وعلى رأسها الولي الفقيه المتحكم بسلطات واسعة فوق جميع السلطات الأخرى الرئاسية والتشريعية والقضائية، فشل خلال ثلاثة عقود في مزج سلطة رجال الدين مع ديمقراطية انتخابية أتت برؤساء لم تتعد صلاحياتهم تنفيذ تعليمات المرشد، دون إمكانية رفضها أو تعديلها. كما فشلت جميع محاولات الإصلاح التي حاولها الرئيسان المنتخبان رفسنجاني وخاتمي لتوسيع أطر الديمقراطية للشعب المتذمر من سلطات رجال الدين المطلقة، إلى أن اضطرت أجهزة المرشد الأمنية تزوير الانتخابات لإنجاح مرشحها "نجاد" للرئاسة، قطعاً للطريق على وصول رئيس يتحدى سلطته، مما نتج عنه انهيار الحاضنة الشعبية للطبقة الدينية الحاكمة وثورة خضراء مليونية عام 2009، وإن لم تنجح في إسقاط النظام الديني فقد افتتحت مرحلة جديدة لثورات قادمة أكثر اتقاناً للخلاص منه، بعد أن كانت قد أسقطت نظام الشاه بثورتها التي جيرها رجال الدين لصلحتهم.

التجربة في تركيا مختلفة، إذ بعد فشل تنظيمات إسلامية في لعب أي دور رئيسي من خلال الديمقراطية التركية، أتى حزب العدالة والتنمية للسلطة بأغلبية شعبية انتخبته لبرنامجه الذي لا يدعو لتطبيق أية شريعة إسلامية ويقبل العلمانية كفصل للدين عن السياسة وكمنهج أساسي في النظام الديمقراطي، ليميز بين المؤسسات الدينية من جهة، وبين الدولة والحزب كمؤسسات سياسية. أعضاؤه إسلاميون متدينون كأفراد وليس كتنظيم، دعوته الإسلامية تقتصر على حرية أداء الشعائر وإزالة القيود عن ارتداء الحجاب، وحرية التعليم الديني الخاص. قدم الحزب تجربة جديدة لا تمزج بين الشريعة والديمقراطية، خارجة عن نهج الإسلام السياسي التقليدي للإمام البنا وسيد قطب في تطبيق شريعة تتناقض عملياً مع الديمقراطية والحداثة.

أي المسارين سلك الإسلام السياسي في ثورات تونس ومصر؟

حزب النهضة التونسي الحاصل على أكبر عدد من الأصوات في أول انتخابات إثر الثورة الشعبية التي أطاحت بين علي، رغم أنه لم يلعب دوراً رئيسياً في انتصارها، توهم أنه يمكن ان ينفرد بالسلطة ويبدأ أسلمة البلاد حسب نهج تطبيق الشريعة الإخواني، فاصطدم مع غالبية شعبية عايشت علمانية أرساها الحبيب بورقيبة أول رئيس تونسي عقب الاستقلال، تمثلها كتلة ديمقراطية علمانية، فرضت في النهاية بعد احتجاجات شعبية واسعة تراجع حزب النهضة ليقبل بوزارة جديدة لا يهيمن عليها، وبدستور جديد لا يشرعن لتطبيق الشريعة بل لإقامة نظام مدني ديمقراطي علماني، السيادة فيه للشعب، وليس كما يدعي مفسري النصوص "الحاكمية لله". وبذلك قبل النهضة بنهج مقارب لحزب العدالة والتنمية التركي، ونأمل ألا يكون ذلك انحناءً مؤقتا أمام العاصفة الشعبية.

أما في مصر فالإخوان الذين لم يلعبوا دوراً رئيسياً في الثورة ضد مبارك بل شاركوا فيها بعد اندلاعها كأحد قواها، استفادوا من كونهم الأكثر تنظيماً وخبرة، للحصول على أغلبية في أول انتخابات رئاسية أتت بمرسي ليس فقط بقوة الإخوان، ولكن بدعم كتل شعبية واسعة خشيت من نجاح أحمد شفيق المحسوب على نظام مبارك. وبدلاً من أن يقيموا حكماً يضم ائتلافا لكافة القوى المدنية المشاركة بالثورة، تفردوا بالسلطة وبدأوا عملية الأسلمة وتطبيق الشريعة من خلال دستور لا يراعي قطاعات الشعب الرافضة لمثل هذا التوجه. ليواجهوا كما في تونس بهبة شعبية مليونية ترفض هيمنتهم وتطبيقاتهم المنافية للديمقراطية والحداثة. وبدلا من القبول بالطريق التونسي في التصالح مع القوى الديمقراطية، أصروا على مواجهة التغيير بالقوة، مما مكن الجيش المصري من التدخل لإطاحة مرسي.

وإذا كانت معارضتهم للنظام الجديد تأخذ حتى الآن شكل احتجاجات في الشارع، فذلك لا يعني أنهم لم يرحبوا بعمليات إرهابية يقوم بها متشددون إسلاميون يهتدون بالبرنامج الإخواني. ولا يستبعد أن ينزلق التنظيم الإخواني للإرهاب بعد فشله في مواجهات الشوارع، وموقفه المتردد الذي يراوح بين الديمقراطية والإرهاب، إذ سبق لإخوان مصر أن أفرزوا "التنظيم الخاص" الإرهابي في عهد عبد الناصر، مثلما أنتجوا أيضا تنظيم "الطليعة المسلحة" الإرهابي في سوريا الذي مكن النظام الاستبدادي السوري من تبرير قمعه، ليس فقط للإخوان، بل لكل القوى الديمقراطية.

وإذا كانت هناك إمكانية لعودة حكم العسكر لمصر من خلال انتخاب السيسي فإخوان مصر يتحملون المسؤولية الأولى في تمكينه، لتمسكهم ببرامجهم لتطبيق الشريعة المرفوضة من قطاعات شعبية واسعة، ولرفضهم الائتلاف مع القوى المدنية الديمقراطية والعلمانية التي من الصعب على العسكر مواجهتها عندما تكون موحدة. فائتلاف جميع القوى المدنية الشعبية الديمقراطية والإسلامية أسقط حكم مبارك المستقوي بالعسكر، وائتلاف جديد لهذه القوى بعد قبول الإخوان بالتراجع عن برنامجهم لتطبيق الشريعة، سيمكن من منع عودة العسكر للسلطة من جديد.

أي الطريقين سيسلك إخوان سوريا؟ الطريق التونسي ونموذجه حزب العدالة والتنمية الناجح، أم الطريق المصري ونموذجه النظام الاستبدادي الإيراني؟

الحل الوسط في خلط تطبيق الشريعة مع الديمقراطية انهار في تونس طوعاً، وفي مصر قسراً، وفي طريقه للانهيار في إيران، وليس له مستقبل في سوريا. التحاق الإخوان بالديمقراطية يفترض الإقرار بالعلمانية كفصل للدين عن السياسة، والائتلاف مع القوى المدنية الديمقراطية الأخرى في مواجهة حكم العسكر، أو في مواجهة منظمات متطرفة إسلاموية تمارس الإرهاب وتسعى لنظام يعيد الاستبداد متسترا بالنصوص الدينية.

إشكاليات المنظمات غير الحكومية في العالم العربي

■ د. عبدالله تركماني

شغل مفهوم المجتمع المدني حيّزاً واسعاً من الخطاب العربي في العقدين الأخيرين، ولا يزال يشكل إحدى أهم المسائل التي تستحوذ على الاهتمامات الأساسية لهذا الخطاب، بحيث يمكن اعتباره جزءاً أساسياً من بنيته، جنباً إلى جنب مع مسائل الديموقراطية والعلمانية وحقوق الإنسان والموقف من الآخر الغربي.

لكنّ اللافت هو التباس مفهوم المجتمع المدني وتناقضه واختلاطه في الفكر العربي الراهن إلى درجة يضيع معها جوهره ومضمونه والأسس التي يقوم عليها، مع تغييب المرجعية التي تسنده ويستمد منها وجوده ومكوّناته وقيمه. ويرجع أصل هذا الاختلاط والالتباس إلى أنه لم يتم التعامل مع مفهوم المجتمع المدني بوصفه مفهوماً حديثاً نشأ وتكوّن مع ثورة الحداثة العلمية والتقنية والإنتاجية في الغرب، مترافقة مع تحوّل غير مسبوق في السياسة والثقافة والفكر والاجتماع، ما أسس لنشوء مفهوم الفرد والحرية الفردية والعلاقات المدنية المختلفة، بما يشكل اختلافاً جذرياً عن تلك القائمة في مجتمع القبيلة والعشيرة والطائفة، أو ما يمكن تسميته بـ «المجتمع الأهلي» الذي تحدده الروابط الدموية القرابية أو المعتقدية الإيمانية.

وفي ضوء الاختلاف والتمييز بين المجتمعين «المدني» و«الأهلي» يمكن تفسير المعوّقات التي يواجهها المجتمع المدني في العالم العربي: أولها، التركيب القبلي العشائري الطائفي للمجتمعات العربية، حيث الملاحظ هشاشة الأحزاب والنقابات والجمعيات، وكونها في الغالب واجهات لعصبويات ما قبل مدنية وما قبل حديثة، على رغم تسمياتها المدنية والعصرية. وثانيها، اكتساح الدولة التسلطية مؤسسات المجتمع باحتكارها مصادر القوة والسلطة والثروة، وبإحلالها السياسة محل الثقافة والاقتصاد والممارسة الاجتماعية.

ولعل من أهم الإشكاليات الفكرية:

– الدور الذي يمكن أن تقوم به مؤسسات المجتمع المدني، فإذا كان هدف الأحزاب السياسية الوصول إلى السلطة، فإنّ مؤسسات المجتمع المدني لها آليات وأساليب أخرى، وإن اشتركت أحياناً في بعض الأهداف.

– ضعف الثقافة الديموقراطية، وكذلك النقص الشديد في الوعي الحقوقي.

– معاناة مؤسسات المجتمع المدني العربي من غياب المبادرة، أو ضعفها على المستوى الفكري والعملي، وعدم التوجه إلى دراسة الظواهر الجديدة.

– مبدأ التدخل لأغراض إنسانية، فهناك من يرفض مبدأ التدخل بشكل مطلق، وهناك من يدعو إلى تأييده بشكل مطلق، ولكل حججه ومنطلقاته وأهدافه. حيث أصبح مبدأ التدخل الإنساني، بما لا ينطوي على تأييد الوسائل العسكرية والحروب الاستعمارية، مبدأً آمراً وملزماً في القانون الدولي، وهذا يعتبر تطوراً في فقه « الديبلوماسية الوقائية » التي تبلورت منذ أوائل تسعينيات القرن الماضي.

– انشغال مؤسسات المجتمع المدني، وخصوصاً منظمات حقوق الإنسان، بالحقوق المدنية والسياسية على حساب الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إلى درجة أنّ الأخيرة غالباً ما تهمل أو تُنسى.

– توجه مؤسسات المجتمع المدني إلى الاحتجاجات والنقد والأهداف المطلبية، وإن كانت هذه مسائل مهمة من خلال الرقابة والرصد والتعبئة، إلا أنها لا يمكن أن تساهم في وضع تصورات حول التشريعات الوطنية، سواء بمواءمتها مع الاتفاقات والمعاهدات الدولية وتطور القانون الدولي على هذا الصعيد، أو تعديلها أو اقتراح قوانين وتشريعات جديدة بديلة عنها.

– الارتياب من العلاقة مع الآخر، ولعلّ بعض الأطروحات المنغلقة لا تدرك أنّ العالم كله أصبح قرية عالمية صغيرة، وأنّ هناك قيماً إنسانية مشتركة لبني البشر بغض النظر عن دينهم أو عرقهم أو لغتهم أو منشئهم الاجتماعي أو جنسهم.

هذه الإرباكات والمعوّقات هي التي وقفت ولا تزال تقف عائقاً أمام نهوض المجتمع المدني في العالم العربي، حيث يواجه الجميع مأزقاً حقيقياً. وما لم يجرِ تحوّل أساسي، سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي وفق تصور شامل في بنية المجتمعات العربية، وعلى أساس ديموقراطي يفسح المجال أمام القوى الحية للعمل من دون قيود وإكراهات، فإنّ مجتمعاتنا ستبقى ملغّمة بكل عوامل التفجر من الداخل، وسننتظر كثيراً قبل قيام مجتمع مدني حقيقي على الأرض العربية.